



المجلس الوطني للانتقال - Libya  
الحكومة الانتقالية  
وزارة العدل

## قرار وزارة العدل

رقم (٦) لسنة "٢٠١٢ م"

بتشكيل لجان بدوائر اختصاص بعض محاكم الاستئناف  
وتقرير حكم آخر

وزير العدل .

- بناء على الإعلان الصادر في توري .
- وعلى قانون رقم (٦) لسنة "٢٠٠٦م" بشأن نظام القضاء .
- وعلى القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٠م بشأن التفويض في بعض الاختصاصات .
- وعلى القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠م بإصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية .
- وعلى قرار المجلس الوطني الانتقالي المؤقت رقم (١٨٤) لسنة ٢٠١١م بشأن اعتماد الحكومة الانتقالية .
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٢م باعتماد الهيكل التنظيمي .
- وعلى القرار رقم (١١٦) لسنة ٢٠١٠م ب بشأن إعادة تشكيل لجنة المشتريات والقرار رقم (١٤) لسنة ٢٠١١م ب شأن تشكيل لجنة :
- وعلى محضر اجتماع رؤساء محاكم الاستئناف المنعقد بتاريخ ١١ / ١ / ٢٠١٢م .
- وعلى ما يرد في ورقة السيد رئيس الوزارة .

رر

### مادة (١)

تشكل لجنة دائرة اختصاص محكمة استئناف طرابلس وعلى النحو التالي :-

رئيس

١ - السيد / رئيس محكمة الاستئناف

عضو

٢ - السيد / محمد الفيتوري عمر

رئيس محكمة جنوب طرابلس

٣ - السيد / عبد الحميد منصور ضو

مهندس مدير إدارة التخطيط

عضو

المجلس الوطني للانتقال - Libya  
الحكومة الانتقالية  
وزارة العدل



مادة (2)

تخصل اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة بما يلي :

- 1 - حصر المقارن التابعة للوزارة بنطاق دائرة محكمة الاستئناف والتي لحقت بها الأضرار وتحتاج لصيانة عاجلة ووضع جداول الكميات وتقدير الأسعار وشروط التنفيذ ومواصفاته ويمكن لها الاستعانة في ذلك بالتقديرات التي سبق وضعها من قبل الإدارة العامة للتخطيط بالوزارة .
- 2 - تحديد الأولويات في التنفيذ حسب حجم الأضرار وموقع المقر وأهميته في تفعيل العمل القضائي .
- 3 - دعوة بعض الجهات في نطاق محكمة الاستئناف والمتخصصة في أعمال الصيانة والبناء لتقديم عروضها و اختيار الأفضل والأسرع في التنفيذ .
- 4 - الإشراف المباشر على أعمال الصيانة وفقاً للعقود المبرمة في هذا الشأن ، ومراجعة مستخلصات التنفيذ واعتمادها وفقاً للشروط والمواصفات وأحوالتها للسيد وكيل الوزارة لاتخاذ الإجراء اللازم بالصرف .
- 5 - الاستلام الابتدائي والنهائي للمقارن التي تم صيانتها من قبل الجهات المنفذة وإحالته المحاضر للسيد وكيل الوزارة لاتخاذ ما يراه في الخصوص .
- 6 - تحديد الاحتياجات الضرورية والعاجلة لتسهيل العمل القضائي من الأجهزة والمعدات والقرطاسية والأثاث ودعوة بعض الجهات المتخصصة في توريد تلك الاحتياجات لتقديم عروضها و اختيار المناسب منها وإحالته للسيد وكيل الوزارة لاتخاذ اللازم في الخصوص .
- 7 - استلام احتياجات الهيئات القضائية من الأجهزة والمواد والعمل على توزيعها وفقاً للأولويات التي تقدرها اللجنة .
- 8 - ما يسند إليها من اختصاصات أخرى من وكيل الوزارة .





ال مجلس الوطنى للانتقال - ليبا  
الحكومة الانتقالية  
وزارة العدل

مادة (3)

تعقد اللجنة اجتماعاتها بحضور كامل أعضائها وتدون الموضوعات المطروحة والقرارات المتخذة في شأنها في محاضر تحال للسيد وكيل الوزارة لاعتمادها واتخاذ الإجراء اللازم لوضعها موضوع التنفيذ.

مادة (4)

يفوض السيد / وكيل الوزارة بإصدار التكليفات وتوقيع العقود مع الجهات التي يتم التعاقد معها وفقاً لما تقرره اللجان المشكلة بموجب أحكام هذا القرار في محاضر اجتماعاتها، بالتنسيق والتعاون مع مدير عام الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية ومدير الإدارة العامة للتخطيط.

مادة (5)

لللجنة الاستعانة بمن ترى لزوم الاستعانة بخبرته في المجالات المتعلقة بالمهام المكلفة بها.

مادة (6)

يلغى القرار رقم (116) لسنة 2010م بشأن إعادة تشكيل لجنة المشتريات والقرار رقم (14) لسنة 2011م بشأن تشكيل لجنة والصادر عن وكيل شئون العدل للقطاع بالمكتب التنفيذي.

مادة (7)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

المستشار العام

على أحمد عاشور

وزير العدل



الموافق ٧ ، مارس ٢٠١٢ م.  
د. محمد حكم ، مكتب الوزير